

مشروع بيان الالتزام الوطني لتحويل التعليم في المملكة العربية السعودية (قمة تحويل التعليم)

١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ م، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية

تؤمن المملكة العربية السعودية بأن التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية، ومحرك رئيس للتنمية المستدامة، ومحور أساسي لتنمية القدرات البشرية والنهوض بها، ويؤكد ذلك أن النظام الأساسي للحكم في المملكة نص على الحق في التعليم، وإرساء مبدأ المساواة وعدم التمييز في سياق التعليم، وتوفيره مجاناً في جميع المراحل، و انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية ذوات الصلة بالحق في التعليم، وما تشهده من تطورات شاملة، وإصلاحات جذرية لمنظومة التعليم، شملت الأطر التشريعية والمؤسسية، ومختلف السياسات التعليمية منذ إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي جعلت من التعليم أحد أهم مركزاتها، بهدف توفير تعليم شامل ومنصف وعالي الجودة، وتحقيق فرص تعلم مستدامة للجميع، وبما يحقق الرفاه وجودة الحياة للأفراد والمجتمعات في المملكة، في إطار خصوصيتها الثقافية وقيمها الحضارية.

كما عملت المملكة على إعادة ملف التعليم على الأجندة الرئيسة لمجموعة العشرين خلال رئاستها للمجموعة في عام ٢٠٢٠م، وهو العام الذي ألفت فيه جائحة فيروس كورونا بظلالها على العالم، متسببة في إرباك غير مسبوق للتعليم، ومهددة بآثار سلبية على التعلم واكتساب المهارات وإنتاجية الأفراد على المدى الطويل، مما حدا بالأنظمة التعليمية في كافة دول العالم إلى مراجعة قدراتها على تحقيق المرونة في التعامل مع هذه الأزمة وأي أزمات مستقبلية، حيث أبدت المملكة استجابة سريعة لمواجهة تداعيات الجائحة، وأضافت أولوية (استمرارية التعليم خلال الأزمات) كأولوية ثالثة من أولويات مجموعة عمل التعليم في مجموعة العشرين آنذاك، لتكون فرصة لدول المجموعة لتبادل الخبرات والتجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق بمواجهة جائحة فيروس كورونا، وإدارة الحوار لمناقشات دولية ضمن هذا الإطار، كما أن ما يشهده العالم اليوم من تحديات متزايدة ومتشابكة صحياً، وأمنياً، وغذائياً، وبيئياً يؤكد على أهمية التعليم لإعداد أجيال قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات وتجاوزها والتعافي منها.

وقد أثبتت المملكة العربية السعودية قدرتها على الاستجابة لأحد أبرز هذه التحديات، حيث قدمت للعالم نموذجاً مميزاً في التعامل مع أزمة جائحة فيروس كورونا، وفق نهج قائم على مبادئ حقوق الإنسان، مقدمة الإنسان على كل اعتبار في مختلف المجالات المتأثرة بهذه الجائحة، ومن ذلك دعم استمرارية التعليم من خلال تأسيس إدارة عامة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد في وزارة التعليم، وتدشين منصتين للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، تقدم خدمة التعليم لجميع الطلاب، من مرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية الصف الثالث الثانوي، من خلال فصول دراسية افتراضية تقدم فيها دروس متزامنة وغير متزامنة - وقد صُنفت (منصة مدرستي) واحدة من أفضل أربع تجارب عالمية في التعليم عن بعد في أثناء الجائحة بحسب اليونسكو-، وإطلاق (٢٥) قناة فضائية تعليمية، تبث الدروس على مدار (٢٤) ساعة، لجميع الطلاب بمن فيهم ذوي الإعاقة، وقد كان لهذه الحلول الرقمية والتقنية بالغ الأثر في دعم رحلة التعليم بالمملكة في أثناء الجائحة.

واستمرت المملكة في تطوير منظومة التعليم والتدريب، والدفع بها إلى الأمام، وفق خطط الإصلاح الشاملة، التي بدأت قبل الجائحة واستمرت خلالها وبعدها، والعمل على تطوير استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب، بهدف إصلاح التعليم، وتبني السياسات الاستراتيجية الرامية إلى تطوير الخدمات التعليمية والمناهج، وتجويد تجارب الطلاب التعليمية، وتعزيز المعارف والمهارات والقيم لديهم في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية وهو أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠، الذي يشتمل على (٨٩) مبادرة وطنية لتنمية القدرات البشرية تهدف إلى إعداد مواطن منافس عالمياً، من خلال تعزيز القيم وتطوير المهارات الأساسية، ومهارات المستقبل وتنمية المعارف، وتطوير أساس تعليمي للجميع وإعداد الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وذلك من خلال تخطيط دقيق، ومقارنات مرجعية عالمية، وشراكة مع الجهات الوطنية ذات العلاقة، بما يحقق رفع جودة التعليم والتدريب وكفاءتهما في المملكة لأعلى المستويات العالمية، وبما يتكامل مع احتياجات المجتمع، ويعزز البرامج والخدمات

الممكنة للأسرة، وبناء المبادرات التي تسهم في التنمية المستدامة للأسرة والمرأة والطفل وكبار السن، ويعزز الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية المختصة بالتربية والثقافة والعلوم.

ومن أبرز ملامح إصلاح وتطوير التعليم في المملكة التوسع في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، من خلال إنشاء المدارس والفصول الدراسية الجديدة، والشراكة مع القطاع الخاص، والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، واستقطاب وتدريب المعلمين لهذه المرحلة، بهدف الوصول إلى نسبة التحاق تتجاوز (٩٠٪) بحلول عام ٢٠٣٠م؛ والتطوير المستمر للخطط الدراسية والمناهج التعليمية بما يعزز أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، وينمي المهارات الأساسية، ويرسخ مهارات القرن الحادي والعشرين، ومفهوم المواطنة العالمية، وقيم التسامح والسلام، وقبول التنوع الثقافي والتفهم المشترك، وإضافة مواد دراسية جديدة، تركز على المهارات الأسرية والحياتية، والتفكير الناقد، والمهارات الرقمية؛ ورفع نواتج التعلم وتأهيل الطلاب بمراحلهم الدراسية المختلفة، وتوجيهاتهم المهنية المتعددة، من خلال الخطط الدراسية المطورة لنظام الفصول الدراسية الثلاثة، ونظام المسارات التخصصية في المرحلة الثانوية، وزيادة عدد الأيام الدراسية الفعلية من (١٥٢) يوماً إلى (١٨٣) يوماً، مما يساعد على استيعاب المواد الدراسية الجديدة، وأساليب التدريس المتمحورة حول الطالب؛ وتقويم نواتج التعلم في جميع المدارس باختبارات مبنية بهدف تشخيص الفقد التعليمي في أعقاب الجائحة، ومقارنتها مع المؤشرات المحلية والدولية لقياس التقدم المحرز في معالجة الفقد التعليمي وإعداد خطط التعافي المناسبة؛ وتعزيز كفايات الهيئات التعليمية، وإعداد ودعم المعلمين ومديري المدارس من خلال عدد من المبادرات التي شملت: تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، وتأسيس المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، وتطوير برامج إعداد المعلم، وتقديم برامج تطوير مهنية فاعلة بالشراكة مع مؤسسات التعليم العالي، وشركات القطاع الخاص المتخصصة المحلية والدولية، والمنظمات ذات العلاقة؛ وتبني نماذج التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، والتعليم المدمج كوسائل مكملة لمنهجيات التعليم التقليدية ومعززة لفاعلية التعلم وتشجيع الابتكار في مناهج التعليم الحديثة؛ وإطلاق مبادرات للتعلم مدى الحياة لتمكين الأفراد من الاستفادة من فرص التعلم والتدريب المتنوعة.

إضافة إلى تقدم جامعات المملكة في التصنيفات الدولية، والمؤشرات العالمية حيث احتلت المركز الأول عربياً والرابع عشر عالمياً في النشر العلمي، وحقت قفزات في مؤشرات الابتكار وبراءات الاختراع، وتعزيز ريادة الأعمال، كما أطلقت المملكة برنامج الابتعاث الخارجي إلى أفضل المؤسسات التعليمية حول العالم لدراسة التخصصات النوعية بهدف رفع رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة، وخصوصاً في القطاعات الواعدة والمشاريع النوعية التي أطلقتها رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بتمويل التعليم، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث في مؤشر إجمالي الإنفاق على التعليم بحسب تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٢٢م، حيث شكلت المصروفات الفعلية لوزارة التعليم للعام المالي ٢٠٢١م (١٩%) من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهو ما يعادل (٨,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وإيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد عملت على تشكيل لجنة توجيهية تجمع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، بهدف مواءمة جميع الخطط الاستراتيجية والمستهدفات الوطنية مع غايات أهداف التنمية المستدامة بعامة، ومتابعة تنفيذها، وتطوير السياسات المتعلقة بها، ومراقبة جميع الأعمال والمبادرات التي من شأنها تحقيق مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص، إضافة إلى اضطلاع المملكة بمسؤولياتها الإقليمية والدولية من خلال المساهمة في دعم المبادرات والمشاريع التعليمية، وما يقدمه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من أعمال في مجال التعليم، وأثر هذه المساهمات في رفع جودة التعليم على المستوى الإقليمي والدولي.

وأخيراً، تجدد المملكة العربية السعودية التزامها بتوفير تعليم شامل ومنصف وعالي الجودة لمواطنيها، ولكل من يعيش على أراضيها، وتؤكد على ضرورة التكامل والتضامن الدولي في هذا الإطار وتبادل الخبرات والتجارب المهمة والاستفادة منها بما يحقق الأهداف النبيلة التي تسعى قمة تحويل التعليم إلى تحقيقها.